العولمة والعلوم الاجتماعية: حالة حقل الدراسات الآسيوية*

محمد السيد سليم**

ملخص: أنتجت العولمة عدداً من الآثار الكبرى في ميادين الأمن، والتجارة، والثقافة، والديمقراطية، بالإضافة إلى آثارها في ميدان المعرفة الاجتماعية. وفي المجال الأخير أثمرت العولمة ثورة غير مسبوقة في المعرفة بحكم أثر تكنولوجيا المعلومات، ناهيك عن آثارها على العلوم الاجتماعية في أبعادها المضمونية والمنهجية. ويناقش هذا البحث التحولات الكبرى في العلوم الاجتماعية الناشئة عن ظهور المنظور ما بعد الوضعي للعولمة على المستويات الإبستمولوجية، والأنطولوجية، والمنهجية. ويؤكد هذا البحث أن التحولات التي حدثت في مجال العلوم الاجتماعية قد انعكست كذلك في ميادين دراسات المناطق، ومنها الدراسات الآسيوية؛ فهذه الدراسات تشهد حالياً تحولات كبرى موازية لما يحدث في العلوم الاجتماعية على المستويات الثلاثة السابق الإشارة إليها بالإضافة إلى تحول في الإطار المؤسسي "العولمي" لتلك الدراسات. وهي تتحول من المنظور "الاستشراقي التقليدي" إلى منظور "آسيوي" بالإضافة إلى التحول نحو بناء شبكات بحثية وصياغة أجندة بحثية "عولمة للدراسات الآسيوية". ويطرح البحث ثلاثة فروض بصدد العلاقات بين العولمة وأربعة مجالات للعلوم الاجتماعية والدراسات الآسيوية. وقد تبين أن هذه الفروض صحيحة بشكل جزئي. أما ختام البحث فإنه يتناول أثر هذه التحولات على واقع العلوم الاجتماعية والدراسات الآسيوية في الوطن العربي.

المصطلحات الأساسية: العولمة، العلوم الاجتماعية، ما بعد الوضعية، الدراسات الآسيوية، دراسات المناطق.

---

* بحث مستكتب.

** أستاذ بقسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الكويت.

مقدمة:

أصبح منظور العولمة يشكل إحدى القوى المفهومية المؤثرة في مختلف حقول العلوم الاجتماعية؛ فلم يعد يخلو أي من تلك الحقول من التأثر بالمفاهيم، والفلسفات، والمناهج التي طرحها هذا المنظور. وعلى الرغم من ذلك، ظل الاهتمام الأكاديمي بمنظور العولمة مقصوراً على دراسة نتائج ظاهرة العولمة في المجالات التطبيقية كالأمن، والتجارة، والثقافة، والتنمية، والديمقراطية. بيد أن انعكاسات العولمة على حالة المعرفة العلمية ظل محل الاهتمام الثانوي للباحثين، على الرغم من أن العلوم الاجتماعية تشهد تحولات تدريجية في مختلف جوانبها نتيجة هذا المنظور.

وقد شاع مصطلح "العولمة" في الخطاب الاجتماعي، وفي العلوم الاجتماعية بمختلف فروعها في تسعينيات القرن العشرين. وكان ظهور هذا المصطلح وشيوعه محصلة لجهد فكري قامت به مراكز التفكير العلمية الغربية في اتجاه الترويج له، كما أنه كان أيضاً نتيجة لبروز مجموعة جديدة من الظواهر والعلاقات التي اصطلح على تسميتها بالعولمة. وقد أصبح هذا المصطلح مثاراً لكثير من الجدل حول كل من أبعاده، ونشأته، ومصادره، ومحتواه، وعملياته، وانعكاساته، وأساليب التعامل معه. فقد اختلف الدارسون حول العولمة أهي ظاهرة قديمة، أم هي ظاهرة معاصرة؟ أهي ظاهرة تلقائية نابعة من التطور الطبيعي لعوامل معينة، أم هي ظاهرة مقصودة خططتها مؤسسات معينة؟ أهي ظاهرة تتسم بالتوزيع المتكافئ أم التوزيع الانتقائي للمنافع؟ أهي ظاهرة دائمة، أم إنها قابلة للارتداد؟ وهل الارتباط بالعولمة أمر حتمي، أو اختياري؟ وهل هي ظاهرة اقتصادية بحتة، أو إنها ظاهرة متعددة الأبعاد؟ هل التعامل الأمثل مع العولمة من خلال الاندماج الكامل، أو الاندماج الانتقائي، أو الرفض الكامل؟ وهل هي ظاهرة من شأنها تكريس التبعية للغرب، أو هي ظاهرة تؤدي إلى تحرير المجتمعات؟.

قصدنا بالإشارة إلى تلك القضايا، أن نوضح الطبيعة الجدلية لمفهوم العولمة، وأن تكون مدخلاً لتقديم تعريف مفهومي للعولمة يتجاوز الجدل الفكري حولها، ويحدد جوهر الظاهرة. فالعولمة – في جوهرها – هي عملية قوامها توسيع نطاق الجغرافيا الاجتماعية في اتجاه إنشاء روابط "فوق مكانية" Supra - Territorialist بين البشر، بحيث يصبح المكان الاجتماعي، مكاناً عالمياً تنشأ فيه العلاقات متخطية الانتماءات المكانية. بعبارة أخرى؛ العولمة هي عملية تتحول بموجبها الجغرافيا

الاجتماعية من كونها جغرافيا مرتبطة بالمكان فقط، إلى أخرى ترتبط بالعالم بأسره. ومن ثم تنشأ علاقات جديدة بين البشر تتخطى حدود المكان؛ أي علاقات "فوق المكانية".

وقد تجسدت تلك الظاهرة في مجموعة من الأنشطة الاجتماعية فوق المكانية كالأسواق العالمية، والاتصالات الإلكترونية العالمية، والمؤسسات المالية والنقدية العالمية. كما أنها أثارت عدداً من القضايا المتعلقة بإعادة تعريف الأمن، والديمقراطية، لكي تكتسب تلك القضايا بعداً يتخطى حدود المكان (Scholte, 2000). وفي تلك القضايا أنتجت العولمة آثاراً متباينة؛ ففي مجال الأمن مثلا أنتجت العولمة مفاهيم جديدة كالأمن التعاوني، والأمن الإنساني. ولكن تكنولوجيات العولمة زادت من القدرة التدميرية للأسلحة بشكل غير مسبوق، وخلقت تهديدات أمنية جديدة. وفي مجال الديمقراطية جعلت العولمة من التحول الديمقراطي قضية ذات أولوية على قائمة النظام العالمي، ولكنها في الوقت ذاته أنتجت قوى فوق إقليمية (كالشركات متعددة الجنسية) تؤثر على اقتصادات الدول، ولكنها لا تخضع لرقابة مؤسساتها التشريعية ومن ثم تعطل العملية الديمقراطية. ويفسر ذلك كله الجدل بين الباحثين حول نتائج العولمة أهي ظاهرة إيجابية، أم إنها ظاهرة سلبية.

بيد أن من أهم نتائج العولمة ما يتعلق بأثرها على المعرفة الاجتماعية؛ فقد أدت العولمة إلى انتشار غير مسبوق في المعارف الاجتماعية نتيجة تطور وسائل الاتصال وظهور الإنترنت؛ إذ أصبح من الممكن الوصول إلى معارف اجتماعية لم يكن من الممكن الوصول إليها في فترة زمنية وجيزة. كما أن التقاء المعارف الاجتماعية في مجال واحد جعل من الممكن الارتقاء بها نتيجة التفاعل التراكبي فيما بينها، وجعل من الممكن توسيع نطاق حجيتها العلمية عبر أقاليم وثقافات مختلفة. وأخيراً، فقد أثرت العولمة على الجوانب الفلسفية والمنهجية من المعرفة الاجتماعية، وهو ما يقودنا إلى دراسة تأثيرها على العلوم الاجتماعية موضوع هذا البحث.

منهجية البحث:

سنحاول في هذا البحث تحديد الآثار التي أنتجتها العولمة على ميدان المعرفة في العلوم الاجتماعية، مع أخذ حالة حقل المعرفة في مجال الدراسات الآسيوية مثالاً لتلك الآثار، وصولاً إلى محاولة تحديد نتائج التحولات المعرفية في هذا المجال

على واقع العلوم الاجتماعية والدراسات الآسيوية ومستقبلها في الوطن العربي. ويرجع اختيارنا لحقل الدراسات الآسيوية بوصفه مجالاً تطبيقياً يجسد انعكاسات العولمة على العلوم الاجتماعية إلى ثلاثة اعتبارات؛ **أولها** يتعلق "بدراسات المناطق" عموماً؛ ذلك أن دراسات المناطق من الحقول الأكاديمية التي تصب فيها مختلف الفروع العلمية سواء الاجتماعية أو الطبيعية، ومن ثم، فإنها المجال الذي يجسد التحول في تلك الفروع في إطار بوتقة أكاديمية واحدة. أما **ثاني** هذه الاعتبارات، فهو أن حقل الدراسات الآسيوية يمثل "القاطرة العلمية" لدراسات المناطق؛ ذلك أنه نتيجة لظاهرة الصعود الآسيوي التي تبلورت مع أوائل تسعينيات القرن العشرين ازداد الاهتمام العلمي بالدراسات الآسيوية، وشهد العقد الأخير أكبر معدل لنمو المؤسسات والدوريات العلمية التي تهتم بالدراسات الآسيوية مقارنة بدراسات المناطق الأخرى، كما أن هذا الحقل يشهد تحولات جذرية في مختلف توجهاته نتيجة لظاهرة العولمة، وينفرد ببعض التحولات التي لم تشهدها حقول أخرى، كما سنوضح فيما بعد. **وأخيراً**، فإن هناك اعتباراً عملياً يتعلق بأن حقل الدراسات الآسيوية هو حقل شبه مهمل في المؤسسات الأكاديمية العربية، ولم تبدأ تلك المؤسسات في الاهتمام به إلا في العقد الأخير على شكل إنشاء مؤسسات متخصصة في الدراسات الآسيوية، دون أن يتبلور منظور محدد لمسار تلك الدراسات، وعلاقتها بالدراسات المماثلة خارج الوطن العربي. ومن ثم يسعى البحث إلى الإسهام في بلورة هذا المنظور من زاوية التحولات التي يشهدها هذا الحقل.

ينطلق البحث من افتراض أن واقع العلوم الاجتماعية في حقبة معينة هو نتيجة تفاعل عاملين؛ **أولهما** مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي في حقبة تاريخية معينة، و**ثانيهما** حجم الإنفاق الاجتماعي على البحث العلمي الأساسي. فالعلوم الاجتماعية تنشأ وتتطور للإجابة عن الأسئلة التي تنشأ عن عملية التطور سواء كانت تلك العملية داخلية بحتة (كتدفق الثروة النفطية) أم عملية خارجية (كالصراعات العالمية). فالنقلة الكيفية في العلوم الاجتماعية منذ القرن السابع عشر(عصر التنوير) كانت – في جوهرها – محاولة للإجابة عن المعضلات التي نتجت عن الثورة الصناعية. كما أن اهتمام المجتمع بتطوير البحث العلمي الاجتماعي يؤثر بشكل جوهري في نوعية المعارف والمنهجيات التي توظفها تلك العلوم، ويفسر ذلك ظاهرة تقدم العلوم الاجتماعية في الدول التي يزداد فيها الإنفاق على البحث العلمي. ومن ثم فإن حال العلوم الاجتماعية إنما يعكس التفاعل بين

هذين العاملين. وتعد ظاهرة العولمة إحدى الظواهر المحورية التي ميزت العالم في حقبة ما بعد الحرب الباردة؛ بحيث يمكن القول: إن الخطاب الاجتماعي والسياسي في تلك الحقبة أصبح خطاب العولمة، كما أن تلك الظاهرة أنتجت آثاراً مهمة في معظم العلاقات والنظم السياسية والاقتصادية داخلياً وخارجياً.

ويقودنا ذلك إلى المشكلة البحثية الأساسية التي نتعامل معها في هذه الدراسة، وهي ما الآثار التي أنتجتها العولمة على حال العلوم الاجتماعية؟ وفي تحديد تلك الآثار يطرح هذا البحث ثلاثة فروض أساسية؛ **الفرض الأساسي الأول**: أن العولمة قد أنتجت تحولات في أربعة مجالات للعلوم الاجتماعية، وهي فلسفة العلوم، ووحدات التحليل، والمنهجية، والمفاهيم، وذلك في اتجاه تبني رؤى أقل وضعية وأكثر تعددية. أما **الفرض الأساسي الثاني** فهو: أن التحولات التي حدثت في العلوم الاجتماعية قد انعكست في ميدان الدراسات الآسيوية في الاتجاه ذاته الذي حدث في العلوم الاجتماعية. وأخيراً فإن **الفرض الأساسي الثالث**: أن الآثار التي أنتجتها العولمة في كل من العلوم الاجتماعية والدراسات الآسيوية قد أدت إلى ظهور أشكال جديدة من التواصل بين العلوم الاجتماعية والدراسات الآسيوية في الوطن العربي وفي الدول الأخرى.

ما المنطق الذي تستند إليه تلك الفروض؟ يستند طرح هذه الفروض والعلاقات التي تنطوي عليها إلى تحليل ظاهرة العولمة، بالإضافة إلى رصد الأدبيات النظرية التي تناولتها. (March & Furlong, 2002; Scholte, 2000). نشأت ظاهرة العولمة في سياق عاملين أساسيين؛ هما ثورة تكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات من ناحية، وظاهرة الصعود الاقتصادي الآسيوي مع أوائل التسعينيات من ناحية أخرى. وقد أدت الثورتان المشار إليهما إلى توسيع نطاق السوق؛ بحيث أصبح سوقاً عالمياً، وإلى بروز ظاهرة الفاعل الاتصالي والثقافي المباشر بشكل مكثف وغير مسبوق؛ مما أسفر بدوره عن حركة أوسع للاحتكاك بين الثقافات. ومن ثم تغير الحيز المكاني والزماني للتفاعلات الإنسانية؛ بحيث أصبح هذا الحيز "عالمياً". من ناحية أخرى فقد أعطى الصعود الآسيوي صدقية أكبر لشرعية الثقافات الآسيوية، وبخاصة أن بعض تلك الثقافات استطاع أن ينتج نماذج خاصة للتنمية في إطار القيم الثقافية التقليدية (القيم الآسيوية) تختلف عن القيم الغربية. وارتبط بذلك أيضاً صعود القوى الصناعية الآسيوية الجديدة في النظام الاقتصادي العالمي؛ مما أدى إلى أن تنعكس التحولات السابقة – بشكل أكثر قوة – في ميدان الدراسات

الآسيوية. كذلك، فإن وضوح بعض الآثار السلبية لعصر الحداثة، كالأثر السلبي لتحرير التجارة على الطبقات الاجتماعية الدنيا، والتوسع الصناعي والعسكري الهائل الذي أسفر عن تراكم أسلحة الدمار الشامل، وتدهور البيئة، وانتشار الأمراض الجديدة، – قد هدد مصير البشرية. وكان ذلك دافعاً لإدراك الوضعيين والعقلانيين أن العقل قد يكون مصدراً للمشكلة، كما أنه قد يكون مصدراً للحل. ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن نهاية الحرب الباردة ذاتها كانت من القوى المهمة التي حركت هذه التحولات؛ ذلك أن الحرب الباردة انتهت فجأة، ولم تتوقع أي من نظريات العلاقات الدولية أن تكون النهاية في هذا التوقيت وبهذا الشكل، بل إن بعض النظريات – مثل نظرية والتز – توقعت أن يكون النظام العالمي الثنائي القطبية أميل إلى الاستقرار لفترة زمنية طويلة، كما توقعت نظريات أخرى أن الذي قد ينتهي هو "الامبراطورية الأمريكية" مثل كتاب بول كيندي عن صعود القوى الكبرى وسقوطها. وقد رد ذلك كله إلى إثارة السؤال في حقل العلوم السياسية عن سبب تلك الأخطاء، واتجه الباحثون إلى تحميل المسؤولية على "المنهج الوضعي" و"الرؤى العقلانية البحتة " التي أدت إلى عدم القدرة على قراءة التفاصيل الدقيقة للتطورات بحثاً عن النظريات والتعميمات النظرية من خلال التحليلات الكمية الصماء (Gaddis, 1992: 5-58). وقد أدى ذلك كله إلى مراجعة كل الجوانب المعرفية للعلوم الاجتماعية على النحو الذي سنحاول اختباره. وأخيراً، فإن المتصور أن تكون العولمة بتوسيعها للفضاءات المكانية والزمانية قد أدت إلى بلورة أشكال جديدة للتواصل بين العلوم الاجتماعية في الوطن العربي والدول الأخرى.

إذا كانت العولمة هي المتغير المستقل في الفروض السالفة، فإننا سنسعى إلى تتبع آثارها في المتغيرات التابعة، أي الميادين التي حددتها تلك الفروض، وذلك من خلال منهجية "تحليل التأثيرات" Impact Analysis، ويقصد بها تتبع أثر المتغير المستقل على المتغيرات التابعة من خلال تحديد مدى حدوث التحولات المتوقعة في الفروض، والأهم من ذلك هل كانت تلك التحولات "نتيجة" للمتغير المستقل، وهو العولمة؟.

تحولات العلوم الاجتماعية الناشئة عن العولمة:

ارتبط بصعود ظاهرة العولمة تحولات كبرى في العلوم الاجتماعية على مستوى فلسفة تلك العلوم، ووحدات التحليل، والمناهج، والمفاهيم. وقد حدثت تلك

التحولات بشكل تدريجي في عصر "الاعتماد المتبادل"، العصر الذي مهد للعولمة، ولكنها لم تتضح بشكل متكامل إلا مع رسوخ أركان ظاهرة العولمة. وقد حدثت تلك التحولات أيضاً بشكل مترابط، وإن لم يكن بشكل متزامن.

أولاً – فلسفة العلوم الاجتماعية:

تنصرف فلسفة العلوم الاجتماعية (الإبستمولوجية) إلى نظرية المعرفة العلمية؛ أي تحديد ماهية المعرفة. واتسمت إبستمولوجية العلوم الاجتماعية بطابعها الوضعي، وهو طابع يركز على الفصل بين الوقائع والقيم، وإنشاء علاقات سببية بين الظواهر، وعلى تماثل العلوم الاجتماعية والطبيعية. في هذا المجال حدث تحولان رئيسان؛ **أولهما** ظهور منظور ما بعد الوضعية، **وثانيهما** تحول منظور العقلانية إلى "العقلانية التأملية". قدم **منظور ما بعد الوضعية** "Post Positivism" رؤية جديدة لفلسفة العلوم الاجتماعية مستمدة من مقولات ما بعد الحداثة، وتدور حول الدعوة إلى بلورة وعي حضاري جديد يقوم على مفهوم "التنوع الحضاري"، ومفهوم "نسبية المعرفة". تركز هذه الرؤية على أهمية احترام الفروق بين الوحدات الإنسانية، واعتبارها ذات أهمية جوهرية، والتركيز على التفصيلات الدقيقة التي يهملها العلم في سياق دعوته للوصول إلى نظرية عامة أو قوانين عامة كما تدعو إلى إعطاء التقدير الذاتي والحدس دوراً مهماً في فهم الظواهر الاجتماعية، وهو الدور الذي فقداه نتيجة هيمنة مفهوم العقلانية، كما تؤكد أنه لا توجد علاقة أفضلية لنمط أو منهج للمعرفة مقارنة بالآخر؛ لأنه لا توجد معايير للمفاضلة بين المعارف والثقافات. هذه الرؤية تسقط المعايير وتعلي من شأن التنوع والتفاوت. وبشكل أدق، فإن منظور ما بعد الوضعية يؤكد المقولات التالية (إبراهيم رجب، 2001، نصر عارف، 2002؛ Devetak, 1996; Doherty, 1992; Hay, 2002)،

1 – ليس هناك قوانين أو أنماط أو تعميمات ثابتة؛ فكل هذه المفاهيم ذات طابع نسبي.

2 – إن الواقع الاجتماعي يتسم بقدر كبير من الغموض، بل إن جوانب الغموض تفوق جوانب الوضوح.

3 – إن القاعدة في الحياة الاجتماعية هي العشوائية، والعفوية، والنسبية؛ فليس هناك منطق ثابت لتلك الحياة.

4 – إن الحياة الاجتماعية مليئة بالتفاصيل التي لا يمكن استيعابها في نظرية

معينة، ولا يمكن لأي منهجية مهما ادعت من علمية أن تحيط بتفاصيل تلك الحياة.

5 – إن المنهاجية العلمية الوضعية هي واحدة من مجموعة من المناهج المتاحة، وليست هي المنهاجية الوحيدة الصحيحة بالضرورة.

6 – من المهم التركيز على البعد الإنساني للظواهر الاجتماعية؛ أي "أنسنة العلوم الاجتماعية"؛ بمعنى الاهتمام بالمشاعر والتصورات الإنسانية، والسعي لبناء نمط للتفكير يحقق سعادة الإنسان، ويركز على "المضمون" أكثر من تركيزه على منهج الوصول إلى هذا المضمون.

7 – إن المنهج العلمي الذي يقوم على العقلانية والوضعية يمكن أن يؤدي إلى نتائج ضارة بالإنسان، كالتدهور البيئي، وإنتاج أسلحة الدمار الشامل.

من أهم التعبيرات عن هذا المنظور في علم السياسة هو الرؤية التي قدمها جاديس في دراسته "نظرية العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة". فقد أكد جاديس أن جميع نظريات العلاقات الدولية لم تستطع أن تفسر أو تتنبأ بنهاية الحرب الباردة عموماً، وبالشكل الذي انتهت به، بل إن بعضها تنبأ بالعكس، ومن أمثلة ذلك نظرية صعود الإمبراطوريات وسقوطها التي قدمها كيندي، وتنبأ فيها بسقوط الولايات المتحدة. ويرى جاديس أن السبب هو تركيز هذه النظريات على استخلاص القوانين العامة وإهمالها التفاصيل والجزئيات أو "النواحي غير المنتظمة في التحليل"، كما أنها أهملت جانب القيم، وهي الإطار الذي يتم فيه النشاط الإنساني. ومن ثم، فإن فهم الظاهرة السياسية الدولية يتطلب استعمال كل الأساليب المتاحة للتفسير والتنبؤ (Gaddis, 1992: 5-58).

أما **التحول الثاني**، فقد تمثل في التحول الذي شهده منظور العقلانية البحتة في العلم نحو منظور "العقلانية التأملية" Reflexive Rationalism. ويتفق هذا المنظور مع منظور ما بعد الحداثة في التخلي عن اليقين بصحة نتائج المعرفة العلمية، أو قابليتها للتعميم. وفي التسليم بأن العقل الحديث يمكن أن ينتج معرفة ذات نتائج ضارة بالبشر، وفي الاستعداد لقبول فلسفات العلوم البديلة والتعايش معها. ولكنه يختلف عنه في تأكيد أن العقلانية مازالت هي أساس فلسفة العلوم، وأن من الممكن إصلاح المثالب التي ربما تؤدي إليها من خلال "عقلنة العقلانية"، هذا في الوقت الذي تخلت فيه ما بعد الحداثة عن العقلانية، وسعت إلى إيجاد فلسفة تفكيكية جديدة وبديلة. وفي إطار علم السياسة عبر آلكر عن هذا المنظور في دراسة

بعنوان "اللحظة الإنسانية في الدراسات الدولية". دافع آلكر عن منظور جديد للعلم أسماه "النزعة الإنسانية ذات الطابع المدني" Civic Humanism، وهي فلسفة جديدة للعلم تدور حول حل المشكلات الاجتماعية من منظور إنساني؛ أي منظور غير عنصري يركز على مشكلات الإنسان في الوقت الذي يتم فيه التمسك بالمنهج العلمي. بعبارة أخرى، فإن أنسنة العلم لا تعني التخلي عن منهجية العلم. ومن ثم، فإن المنظور الجديد لفلسفة العلم يتسم بأربع خصائص عند آلكر هي أنه (1) – محدد الهدف؛ أي أن له هدفاً يسعى إليه وهو تحسين مستوى الإنسان. (2) – تعددي بشكل حقيقي؛ أي يعترف بتعددية الظاهرة السياسية، وتعددية مصالح البشر. (3) – يعترف بالتعددية الثقافية الحقيقية. (4) – محدد المنهاجية؛ أي أنه لا يتخلى عن المنهج الوضعي (Alker, 1992: 347-371).

أدى هذا التحول في فلسفة العلوم الاجتماعية إلى ظهور قضايا جديدة في تلك العلوم، وتعاظم أهمية قضايا أخرى كانت تحتل المرتبة الثانية؛ فقد ظهر اهتمام جديد بالقضايا الثقافية والحضارية، وبالدراسات الثقافية عموماً التي أصبحت تشكل حقلاً متميزاً في العلوم الاجتماعية. كما تبلور اهتمام بالقضايا المتعلقة بالديمقراطية والرأي العام، وتلك المرتبطة بالدراسات البيئية، بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بالمرأة.

ثانياً – أنطولوجية العلوم الاجتماعية:

تنصرف أنطولوجية العلوم الاجتماعية إلى تحديد ماهية الوجود الاجتماعي والسياسي الذي ندرسه، أي ماذا يوجد في الكون بالفعل لكي ندرسه؟ تطرح الأنطولوجية السؤال، هل هناك عالم حقيقي خارج نطاق الإنسان ومستقل عن إرادته؟ وما وحدات هذا العالم إن وجد؟، بعكس الإبستمولوجية التي تتناول ما يمكن أن نعرفه عن هذا الوجود. اتسمت أنطولوجية العلوم الاجتماعية تقليدياً بالتنازع بين تيارين؛ أولهما تيار "تأصيلي" يرى أن هناك فروقاً جوهرية بين وحدات التحليل الاجتماعي بحكم النشأة، وثانيهما "تكويني" يرى أن تلك الفوارق إنما تكونت نتيجة التفاعلات الاجتماعية، وأنها ليست كامنة في أصول الوحدات الاجتماعية. لعل أهم أثر أنتجته العولمة في هذا المجال هو أنها زادت من قوة التيار التكويني. هذا التيار ينظر إلى الفروق بين وحدات التحليل على أنها ناشئة عن الأطر الاجتماعية والثقافية، ومن ثم فإن جميع البشر قادرون على اكتساب المهارات والمعارف ذاتها.

من ناحية ثانية، فقد كانت وحدة التحليل المسيطرة على العلوم الاجتماعية تنحصر في إطار مكاني وزماني معين، وكان هذا الإطار هو الدولة في أغلب الأحيان. ولكن العولمة أدت إلى الفصل بين وحدات التحليل والمكان؛ فالعولمة تعني، ضمن ما تعني، "نمو مدى وعمق الوعي بأن العالم يشكل فضاء واحداً"، كما يقول عالم الاجتماع روبرتسون؛ أي أنها تعني توسيع نطاق السوق، والأمن، والثقافة لكي يكتسب ذلك كله بعداً عالمياً واحداً، ومن المنطقي أن ينعكس ذلك على العلوم الاجتماعية. وقد تمثل ذلك في تصور ماهية الوجود المكاني والزماني في تلك العلوم. فعلى مستوى الوجود المكاني، حدث تحول مبدئي في اتجاه التخلي عن التعريف الجغرافي المكاني لوحدات التحليل، أو ما أسماه شولتي "فهم ما بعد مكاني" Post- Territorialist Understanding of Space، أو بعبارة أخرى تبني أنطولوجية ما بعد مكانية Post Territorialist Ontology أساسها التحول نحو الفضاء الإلكتروني الواحد. وبشكل أكثر تحديداً، فإن هناك تحولاً من مفهوم الدولة ذات الحدود الجغرافية المحددة، إلى مفهوم "المجتمع العالمي"، و"المجتمع المدني العالمي"، كذلك يدافع أنصار منظور ما بعد الوضعية عن أن يكون مناط البحث في العلوم الاجتماعية هو بلورة رؤية منظورية كبرى للعالم، بدلاً من التركيز على الوحدات الجغرافية، وهو ما يعبر عنه آلكر بأن وحدات التحليل تدور حول "المنظورية" Paradigmatism (Alker, 1992: 347-371).

أما على مستوى الوجود الزماني، فقد أسقطت العولمة عامل المسافة الجغرافية، وأحلت محله عامل السرعة الإلكترونية. فمع سرعة الاتصالات العالمية، تضاءلت أهمية المسافة الجغرافية، واتجهت العلوم الاجتماعية إلى التركيز على سرعة التحولات الاجتماعية، ومن ذلك سرعة التحول الديمقراطي.

ثالثاً – منهجية العلوم الاجتماعية:

إذا اهتمت الإبستمولوجية بمعرفة الوجود، واهتمت الأنطولوجية بنوع هذا الوجود، فإن المنهجية تتناول كيفية الحصول على المعرفة عما هو موجود. يمكن القول: إن منهجية العلوم الاجتماعية لم تشهد تغيراً جذرياً في أسسها العلمية التقليدية، ولكن التغير شمل الأطر الخارجية لتلك المنهجية، وبالتحديد العلاقة بين مختلف فروع العلوم الاجتماعية، والإطار المؤسسي لدراسة تلك العلوم. فمن ناحية،

قدم المنظور ما بعد الوضعي فكرة التعددية المنهجية، ويقصد بذلك الاعتراف بأن المنهج العلمي هو واحد من مناهج متعددة ممكنة، وأن المناهج الأخرى هي مناهج مقبولة لفهم الظواهر الاجتماعية. وعلى مستوى العلاقة بين فروع العلوم الاجتماعية. فقد حدث تراجع في مفهوم الحقل العلمي الاجتماعي الواحد؛ أي الحقول الاجتماعية التي تفصلها حدود منهجية (كعلم الاقتصاد، أو علم السياسة، أو علم الاجتماع)، وتوجه نحو التكامل المنهجي بين مختلف حقول العلوم الاجتماعية على ثلاثة مستويات؛ **أولها:** ظهور "التخصصية التعددية" Multi Disciplinarity؛ حيث يسهم الباحثون من حقول علمية مختلفة في دراسة ظاهرة معينة بشكل مشترك، **وثانيها:** ظهور "التخصصية البينية"؛ حيث يتم دمج المناهج المستمدة من حقول علمية مختلفة في دراسة الظاهرة، وتمثل ذلك في الاتجاه نحو إنشاء درجات علمية في العلوم الاجتماعية عموماً، وفي ظهور دوريات علمية ذات منظور عالمي مثل Global Society, Global Dialogue, Global Governance, Global and Planetary Change, Global Environmental Politics، **وثالثها:** هو بلورة فروع جديدة غير مشتقة من أي من الفروع العلمية الاجتماعية الراهنة، ومن ذلك العلوم البيئية، والاقتصاد السياسي العالمي، والدراسات العالمية. وهو ما يطلق عليه مصطلح «ما بعد التخصصية» Post disciplinarity.

إن ذلك كله يرجع إلى أن ظاهرة العولمة أنتجت عدداً من القضايا التي لا يمكن دراستها إلا من خلال منظور يقوم على التكامل بين مختلف فروع العلوم الاجتماعية. ومن ذلك المشكلات المتعلقة بالتدهور البيئي العالمي، وهيكلة الاقتصاد العالمي، والإرهاب العالمي. وأخيراً، فإن العولمة بما أنتجته من وفرة في المعلومات وسهولة الوصول إليها من مختلف أنحاء العالم، أدت إلى توسيع نطاق البحث في مختلف فروع العلوم الاجتماعية؛ بمعنى إمكانية دراسة القضايا التقليدية من منظور مقارن ينهض على معلومات مستمدة من ثقافات متعددة؛ مما أدى إلى تعظيم إمكانية التعميم في العلوم الاجتماعية.

رابعاً – العولمة والمفاهيم الجديدة:

تعتبر المفاهيم حجر الزاوية في العلوم الاجتماعية، فلا يمكن تصور العلم الاجتماعي دون تلك التجريدات العقلية التي تمكننا من تعرف الظواهر والتواصل العقلي بشأنها. وتنقسم المفاهيم إلى شقين؛ **أولهما:** مفاهيم عامة يتفق البشر على

استعمالها في العلم الاجتماعي، وإن كانوا يختلفون في تشخيص معناها ودلالتها، ومن ذلك مفهوم الدولة. فالاتفاق على وجود الدولة لا يعني عدم وجود اختلاف حول ماهية الدولة ووظائفها. و**ثانيهما** مفاهيم تعكس منذ البداية توجهات إيديولوجية معينة، كمفهوم السيادة. هذه المفاهيم تنشأ للتعبير عن توجه فكري معين. ولعل تأثير العولمة كان أكثر وضوحاً في هذا الجانب المفاهيمي؛ فقد طرحت العولمة مفاهيم جديدة في العلوم الاجتماعية كما أعادت تقويم مفاهيم أخرى لكي تعكس مصالح القوى الرأسمالية الدافعة للعولمة، وبذلك فهي تظهر الجوانب المتعلقة بالتحيزات الإيديولوجية والقيمية في ظل العولمة. وإذا قصرنا نطاق التحليل المفاهيمي على مجال العلوم السياسية، فإننا نجد أن من أهم المفاهيم التي طرحت هي المفاهيم التالية (إبراهيم عرفات، 2000: 53–62؛ علي الدين هلال، 2000: 133–166):

أ – السيادة المحدودة للدول والتدخل الإنساني:

تأسست السياسة الدولية على مبدأ سيادة الدولة وعلى أن تلك السيادة مطلقة، ومن ثم لا يجوز التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو المبدأ الذي جاء في المادة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة. وقد روجت قوى العولمة لمفهوم محدودية سيادة الدولة، ومن ثم إمكانية التدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت مسمى "التدخل الإنساني" Humanitarian Intervention لإجبار الدول على تنفيذ سياسات معينة أو عدم تنفيذها. والحق أن تطبيق مبدأ محدودية سيادة الدولة وإمكانية "التدخل الإنساني"، كان موجهاً ضد دول العالم الثالث فقط. فالدول الغربية الرأسمالية لم تقبل أن تكون سيادتها محدودة أو أن تتدخل قوة خارجية – بما في ذلك الأمم المتحدة – في شؤونها (أحمد الرشيدي: 2000: 73–95)

ب – التهديدات الأمنية الجديدة:

يشير هذا المفهوم إلى أن الأمن العالمي بدأ يشهد تهديدات جديدة أهمها التهديدات الناشئة عن الإرهاب، وتجارة المخدرات، وتجارة الأسلحة الصغيرة، والجريمة المنظمة، وتدهور البيئة. أما التهديدات التقليدية مثل الصراعات حول الأراضي، فإنها أصبحت تحتل مرتبة ثانوية. ومن ثم، فإن جهود بناء الأمن العالمي يجب أن توجه للتعامل مع تلك التهديدات الجديدة؛ مما يعني إعطاء أولوية أقل لقضايا الدول التي احتلت أراضيها.

جـ – إجراءات بناء الثقة والأمن التعاوني:

يعني مفهوم إجراءات بناء الثقة Confidence Building Measures من الناحية العملية تجاوز القضايا الخلافية والدخول في سلسلة من الإجراءات التي تنشئ الثقة بين الأطراف المتصارعة؛ مما قد يمهد لحل الصراع. ومن ثم فإن مناط الاهتمام ينبغي أن يركز على تلك الإجراءات وليس الحل المباشر للصراعات. وقد ارتبط بهذا المفهوم مفهوم آخر هو "الأمن التعاوني" Cooperative Security، ويقصد به أن الأمن الدولي ليس بالضرورة مباراة صفرية بين الدول، ولكنه قضية مشتركة بحيث يمكن بناء نظم تحقق الأمن لجميع الأطراف.

د – تحرير التجارة العالمية:

ويقصد بتحرير التجارة العالمية إلغاء التعريفات الجمركية وغير الجمركية؛ بحيث يمكن انتقال السلع والخدمات بين الدول بحرية. وذلك تأسيساً على أنه كلما تم ذلك التحرير زادت رفاهية جميع الدول، كما أن هذا التحرير هو الطريق الأمثل لازدهار الاقتصاد العالمي. وقد أصبح مفهوم تحرير التجارة العالمية من المفاهيم المحورية في ظل العولمة، وتمت ترجمته في إطار "منظمة التجارة العالمية" التي تشرف على تطبيق هذا المفهوم. وقد اتسمت منظمة التجارة العالمية بظاهرة جديدة، تعد امتداداً لفكرة السيادة المحدودة، وهي التزام الدول بتطبيق القرارات الصادرة عن المنظمة وإمكانية تدخل الأخيرة لفرض هذا الالتزام.

هـ – صعود الجغرافيا الاقتصادية:

تنصرف الجغرافيا الاقتصادية Geo-economics إلى أن القضايا الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار، والتجارة، والتكنولوجيا، قد أصبحت هي القضايا المحورية في أجندة السياسة الدولية. ومن ثم، فإن القضايا المتعلقة بالجغرافيا السياسية Geo-politics، كالقضايا الأمنية التقليدية، قد تراجعت لكي تمثل مكانة ثانوية.

و – القيم المشتركة:

على الجانب الثقافي – القيمي طرح مفهوم "القيم المشتركة" Common Values كأساس للتعاون والسلام بين الدول، ويقصد بهذا المفهوم بلورة مجموعة من القيم المتفق عليها بين الدول، ومن ذلك القيم المتعلقة بالديمقراطية، وحكم القانون وغيرها.

ز – الأمن الإنساني:

ظهر مفهوم الأمن الإنساني Human Security خلال حقبة التسعينيات، في إطار أدبيات الأمم المتحدة، وروجت له بعض المؤسسات اليابانية والكندية. ويقصد به أن الأمور المرتبطة بأمن الفرد ورفاهيته يجب أن تحتل المكانة الأولى مقارنة بالأمور المرتبطة بأمن الدولة، وأن أمن الفرد ورفاهيته لا يمكن التضحية بهما لصالح الدولة (خديجة عرفة: 2006).

شكلت هذه المفاهيم حزمة متكاملة تسعى إلى إعادة صياغة العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية بشكل يختلف جذرياً عما كانت عليه خلال الفترة السابقة على العولمة، وبشكل يتفق مع مصالح القوى الدافعة للعولمة في الهيمنة على الأسواق، وفتح المجال أمام التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتخطي اهتمامات دول العالم الثالث نحو اهتمامات جديدة تتفق ومصالح القوى المسيطرة على النظام الدولي للعولمة.

العولمة ودراسات المناطق

حالة الدراسات الآسيوية:

يمكن القول: إن "دراسات المناطق" Area Studies قد شهدت تحولات مشابهة لما شهدته العلوم الاجتماعية عموماً. وتنصرف دراسات المناطق إلى تلك التخصصات البحثية التي تتوفر على فهم شعوب منطقة جغرافية معينة وثقافاتها من منظور يجمع بين مداخل منهجية متعددة. وتختلف دراسات المناطق عن تخصصات العلوم الاجتماعية التقليدية Disciplinary Social Sciences في أن الأولى تستعير المفاهيم والنظريات من مختلف التخصصات وتسعى إلى توظيفها لفهم حركيات منطقة إقليمية معينة. بيد أن المتخصص في دراسات المناطق عادة ما يأتي من تخصص واحد في العلوم الاجتماعية ويسعى انطلاقاً منه إلى التواصل مع التخصصات الأخرى. وفي هذا الصدد توجد رؤيتان للعلاقة بين العلوم الاجتماعية ودراسات المناطق. طبقاً للرؤية الأولى فإن دراسات المناطق تعلو العلوم الاجتماعية؛ لأنها تسعى إلى تحقيق التكامل بينها في إطار إقليمي معين وإعادة بنائها من مستوى القاعدة (Tachimoto, 1995: 1-3). ومن ثم فإن دراسات المناطق هي علم اجتماعي قائم بذاته وإن كان يستمد مصادره من العلوم الاجتماعية الأخرى. أما الرؤية الثانية فإنها تؤكد أن دراسات المناطق ليست إلا تجميعاً لعناصر متفاوتة من

مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية، وأنها – في أفضل حالاتها – ليست إلا تأليفاً بين النتائج التي توصل إليها في تلك التخصصات، ومن ثم فإن دراسات المناطق ليست علماً اجتماعياً مستقلاً (Macdonald, 2004: 1-4).

وفي رأينا أن دراسات المناطق هي شعبة من شعب العلوم الاجتماعية، ولكنها تختلف عنها في أنها تنطلق من إقليم معين لمحاولة فهمه من خلال العلوم الاجتماعية التقليدية، بينما تركز تلك الأخيرة على تخصص اجتماعي محدد، وتنطلق منه لفهم مختلف المناطق. بيد أن دراسات المناطق والعلوم الاجتماعية تتقاطع على المستويين النظري والتطبيقي. فعلى المستوى النظري يحدث التقاطع حين يتم اختبار مفاهيم نظرية معينة في مناطق مختلفة، كأن يقارن دارس السياسة بين الاستقرار السياسي في مناطق مختلفة. وعلى المستوى التطبيقي، يحدث التقاطع حين يدرس المتخصص في دراسات المناطق الاستقرار السياسي – مثلاً – في جنوب شرقي آسيا.

وعلى أي حال، تتفق الرؤيتان السابقتان في أن دراسات المناطق مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعولمة المتزايدة للأنشطة الإنسانية (Almond, 2002: 109-130; Payne, 1998: 235-274; Taylor, 1994: 9-25). والحق أنه يبدو أن هناك تناقضاً بين العولمة ودراسات المناطق؛ فبينما تسعى العولمة إلى تخطي حدود المكان، فإن دراسات المناطق ترتبط – بحكم التعريف – بمكان معين لاتسعى ولا تستطيع أن تتخطاه. بيد أنه يمكن القول من زاوية أخرى إن دراسات المناطق تجسد مفاهيم العولمة، حيث إنها المكان الذي تلتقي فيه ثقافات متعددة حيث يقوم الدارسون المنتمون إلى مناطق جغرافية معينة بالتوفر على دراسة منطقة أخرى. وعادة ما يأتي المتخصصون في دراسات المناطق من مناطق جغرافية متباينة ولكنهم يتفاعلون في إطار دراسة منطقة معينة. من ناحية أخرى، فإن دراسات المناطق يتقاطع بعضها مع بعض، كما هو الحال في التقاطع الراهن بين الدراسات الآسيوية والدراسات الأوربية. ومن أمثلتها ورش العمل السنوية لآسيا وأوربا التي تنظمها مؤسسة آسيا–أوربا Asia-Europe Foundation والتحالف الأوربي للدراسات الآسيوية التي تتناول قضايا مثل "كتابة التاريخ بين آسيا وأوربا"، و "المدن– الموانىء والمدن– الدول في آسيا وأوربا"، و"سياسات النقل الحضري في الآسيان: الدروس المستفادة من الخبرة الأوربية"، و" الهجرة إلى آسيا وأوربا في الأزمنة المعاصرة"، و"التنمية من خلال استضافة الأحداث الرياضية في شرقي آسيا وأوربا"، و"انتقالات الأفراد الجديدة في المنطقة الأوربية المتوسطية وجنوب

شرقي آسيا وأسلوب إدارتها" وغيرها (www.aews.ascf.org <http:// www.aews.ascf.org>، وكذلك www.asia-alliance.org <http://www.asia-alliance.org>). كذلك يمكن أن نشير إلى مجلة آسيا – أوربا *Asia-Europe Journal* وهي تقدم دراسات آسيوية أوربية مقارنة (www.aej.asef.org).[1]

وتعتبر الدراسات الآسيوية إحدى شعب دراسات المناطق، ولكنها تتميز بأنها تتعامل مع أكبر قارات العالم وأكثرها تنوعاً من مختلف النواحي. وكما قدمنا، فقد شهدت تلك الدراسات تحولات تحت تأثير عملية العولمة؛ فقد حدث تحول في فلسفة الدراسات الآسيوية، كما حدث تحول محدود في أنطولوجية تلك الدراسات، وذلك بالاتجاه نحو التخلي التدريجي عن مفهوم الأقاليم الجغرافية الجامدة. ويهمنا في هذا القسم. أن نركز على أهم التحولات التي حدثت في حقل الدراسات الآسيوية.

وقد ظهرت الدراسات الآسيوية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر في إطار الدراسات الاستشراقية، بل إن علم الاستشراق – كما يقول ساردار – "كان مهتماً بدراسة الحضارات الآسيوية، وتحديد النصوص الأساسية لتلك الحضارات وتنظيمها وتفسيرها، ونقل هذا التقليد العلمي من جيل إلى آخر من خلال سلسلة محددة من المدرسين والطلاب. وقد اقترب علم الاستشراق من العالم الآسيوي من منظور المفاهيم الأوربية للإنسان، والطبقة، والمجتمع، والعلم، والتاريخ، والآلة، وكان هذا العلم ينظر دائماً إلى الثقافات الآسيوية نظرة دونية (Sardar, 1991). ويعتبر ساردار أن كتاب كارل ويتفوجل بعنوان الاستبداد الشرقي، الصادر سنة 1957 هو قمة التعبير عن التيار الاستشراقي في فهم آسيا، وقد كان هذا الكتاب مبنياً على دراسة ويتفوجل للصين عبر فترة زمنية طويلة. بيد أن كتاب ويتفوجل كان محصلة لسلسلة من التقاليد الاستشراقية التي بدأها ماتيو ريتش، الذي افتتح أول بعثة تبشيرية في الصين سنة 1583، ومونتسكيو في كتابه روح القوانين، الصادر سنة 1748، والذي أشار فيه إلى ظاهرة الاستبداد الآسيوي(Sardar, 1991).

وقد كان أهم تعبير عن هذا التوجه انعقاد أول مؤتمر دولي للدراسات الآسيوية في باريس سنة 1873 باسم "المؤتمر الدولي للمستشرقين" International

(1) كذلك يمكن الإشارة إلى الكتب التالية:

- Srilata Ravi, M. Rutten and Beng Lan Goh. (Eds.,). (2004). *Aisa in Eruope and Europe in Asia*. Singaproe: Institute for Southeast Asian Studies.
- Wim Stokhof, p. Van der Velde, and Yeo Lay Hwee, (2004). *The Eurasian Space: Far more than two continents*. Singaproe: Institute for Southeast Asian Studies.

Congress of Orientalists، وهو ذاته المؤتمر الذي تحول إلى "المؤتمر الدولي للدراسات الآسيوية وشمالي أفريقيا" International Congress of Asia and North African Studies سنة 1973؛ أي بعد مرور قرن كامل على انعقاد المؤتمر الأول. وقد عقد هذا المؤتمر دورة في مونتريال من 27 أغسطس– 1 سبتمبر سنة 2000 تحت عنوان، "الدراسات الاستشراقية والآسيوية في عصر العولمة: التراث والحداثة، الفرص والتحديات".

ومما دعم من هذه النظرة الاستشراقية للدراسات الآسيوية هو أن معظم المتخصصين في الحقل كانوا من موظفي الحكومات الاستعمارية في البلاد الآسيوية. فهؤلاء أتقنوا اللغات الآسيوية، وألفوا الكتب التي تعكس رؤية استشراقية لآسيا، ومنهم ويتفوجل ذاته. وقد انعكست تلك النظرة على الدراسات الآسيوية في شكل فهم آسيا من منظور "تطويع" الواقع الآسيوي للمفاهيم الاجتماعية الغربية. ويقصد بذلك "قولبة" الواقع الآسيوي في الأطر المعرفية الغربية، وعدم السعي إلى محاولة استخلاص تفسيرات لهذا الواقع مبنية على دراسة الواقع ذاته. وارتبط بذلك ما يمكن أن نسميه "المنظور الدوني" لآسيا؛ أي اعتبار الثقافات الآسيوية أدنى من الثقافات الغربية.

وانتهت هذه المرحلة بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث بدأت تنشأ في الدول الغربية مؤسسات بحثية متخصصة تمولها الحكومات والمؤسسات المانحة للتوفر على دراسة آسيا. فقد أنشأت الولايات المتحدة وبعض دول غربي أوربا مراكز بحثية وأقساماً للدراسات العليا تهتم بدراسة آسيا عموماً أو أجزاء منها. وقد أدى ذلك إلى تراجع جزئي للرؤى الاستشراقية وظهور دراسات أكاديمية عن آسيا. كذلك، فقد تحول الحقل من احتكار دارسي اللغات والتاريخ لموضوعاته؛ لكي ينضم إليهم دارسو العلوم الاجتماعية بمختلف تخصصاتهم. ولكن ظل المنظور المسيطر هو المنظور الوضعي التقليدي للعلوم الاجتماعية. وتحت تأثير عصر العولمة ظهرت مرحلة ثالثة شهدت خلالها الدراسات الآسيوية تحولات مهمة في فلسفتها، وأنطولوجيتها، وأطرها المؤسسية، وأخرى محدودة في منهاجيتها[2].

(2) في عرض للمراحل الأساسية الثلاث لتطور الدراسات الآسيوية

- Taylor, R. (1998). Asia Studies: Issues and research agenda" in Kwan Tai Hwan, and Oh Myung-Seok, (Eds.,), *Asia studies in the age of globalization*. Seoul National University press: 1-17.
- Cartier, M. (1998). Asia Studies in Europe: from Orientation to area studies, in Ibid.,: 19-34.

أولاً – على المستوى الإبستمولوجي:

بدأت الدراسات الآسيوية تشهد بداية تحولات في عدة اتجاهات متزامنة:

1 – بلورة المفاهيم انطلاقاً من الواقع الآسيوي:

ويقصد بذلك أن تكون المفاهيم وفئات التحليل المستخدمة في التحليل نابعة من واقع القارة الآسيوية، وليست مستعارة من العلوم الغربية. ويشير هوكنز إلى أن الميل إلى توظيف المفاهيم الغربية في دراسة آسيا قد مثل عائقاً أمام فهم آسيا، بالإضافة إلى أنه قد استعمل للترويج للمفاهيم السياسية الغربية فيها. ويضرب مثالاً على ذلك بدراسة العلاقات الزراعية – غير الزراعية في آسيا من منظور مفهوم "الإصلاحات الزراعية". إن استعمال هذا المفهوم قد شكل حاجزاً أمام اكتشاف علاقات زراعية - غير زراعية أخرى، كما أنه استعمل للترويج لمفهوم التطور التدريجي، بدلاً من التطور الثوري، الذي انحازت له الولايات المتحدة في اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان، بعد الحرب العالمية الثانية. ويشير هوكنز إلى بداية ظهور "تحول منظوري" في الدراسات الآسيوية نحو بروز تقليد جديد في تلك الدراسات، أساسه تطوير نظريات في العلوم الاجتماعية مستمدة من الواقع الآسيوي (Hawkins, 1994).

2 – الاعتراف بشرعية القيم والهويات والأعمال الآسيوية وتكافئها:

قدمنا أن منظور "ما بعد الوضعية" أدى إلى ظهور وعي جديد بأهمية التنوع الحضاري والثقافي. وقد انعكس ذلك في حقل الدراسات الآسيوية على مستويين؛ الأول: الاعتراف بأن القيم والهويات الآسيوية هي قيم مستمدة من واقع مختلف عن ذلك الذي أفرز نظيرتها الغربية، ولكنها في الوقت ذاته تتمتع بسرعة مكافئة لها، وهو ما يعني بداية اضمحلال المنظور الاستعلائي الغربي تجاه القيم والهويات الآسيوية (Atkhof, 1998:3-4). الثاني: التحول نحو الاعتراف بأهمية الدراسات الآسيوية التي يقوم بها العلماء الآسيويون، بل إنه من غير الممكن بلورة دراسات آسيوية واقعية دون التعاون المشترك بين العلماء غير الآسيويين والعلماء الآسيويين، وذلك لتأكيد أهمية بلورة المفاهيم النابعة من واقع آسيا، وفي ذلك يقول كيز في مجال تعقيبه على دراسات جنوب شرق آسيوية: إن تلك الدراسات لم تعد مشروعاً استعمارياً ينهض على أن نقوم "نحن"، بدراستهم، بالعكس، فإنهم، (التاي، والإندونيسيين، والفيتناميين، والفلبينيين، والمالاي وغيرهم) يقومون ببحوث بأنفسهم أكثر عمقاً وثراء مما يقوم به الأمريكيون. إن القيام ببحوث مشتركة، وعقد مؤتمرات، وورش عمل مشتركة، وبلورة روابط مؤسسية بين برامج ومراكز دراسات جنوب شرقي

آسيا في الولايات المتحدة، وفي جنوب شرقي آسيا هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى تطوير حقل دراسات جنوب شرقي آسيا في الولايات المتحدة. إن مستقبل الحقل مرتبط بتخطي نشأته، وتحوله إلى أن يكون عملية تبادل علمي ذي اتجاهين عبر الحدود الوطنية (Keyes, 1992:9-24). بل يذهب بعض الدارسين الأمريكيين لحقل الدراسات الآسيوية إلى دعوة المتخصصين في الحقل (آسيويين وغير آسيويين) إلى التعاون لفهم العالم. وهذا تطور جديد يعني أن الآخرين لايتعاونون مع الدارسين الآسيويين لفهم آسيا فقط ولكن أيضاً لفهم العالم كله (Staal, 2003:6-7).

3 – صعود المنظور الثقافي للدراسات الآسيوية:

سبق أن أوضحنا أن أحد انعكاسات العولمة على العلوم الاجتماعية هو الصعود الكبير للبعد الثقافي في تلك العلوم. ولا يعني ذلك أن هذا البعد كان غائباً، ولكنه يعني اعتبار الثقافة مكوناً محورياً للنظم الاجتماعية والعلاقات الدولية، ويلاحظ – على سبيل المثال – أن معظم مشروعات التعاون الإقليمية الجديدة تتضمن بالإضافة إلى البعدين الاقتصادي والسياسي، بعداً ثقافياً. يركز هذا المنظور على (1) – الاعتراف بالتعددية الثقافية؛ أي عدم وجود علاقة تراتبية بين الثقافات، ومن ثم التخلي عن النظرة الدونية للثقافات الآسيوية، (2) – إعطاء البعد الثقافي دوراً أكبر في فهم آسيا، مع التركيز على علاقة هذا البعد بالتنمية.

بيد أن صعود المنظور الثقافي لا يزال بطيئاً، في مواجهة الهجوم الذي شنته الدوائر الغربية المحافظة على القيم الآسيوية، وبالذات بعد الأزمة المالية الآسيوية سنة 1997 (Bruun, 2001:3-4).

في هذا الإطار نلحظ اهتماماً بعدد من القضايا الجديدة في الدراسات الآسيوية مثل قضايا التحول الديمقراطي، والبيئة، والإرهاب، والألعاب الرياضية؛ ففي مجال البيئة هناك بعدد من الدراسات الجديدة حول البيئة والحركات البيئية في آسيا (Lee & So, 1999). وفي مجال الألعاب الرياضية يمكن الإشارة إلى مجموعة الدراسات المنشورة في العدد رقم 28 من نشرة المعهد الدولي للدراسات الآسيوية (في هولندا) الصادرة في أغسطس سنة 2000 بعنوان "الرياضة الآسيوية"، ومن أهمها دراسة بعنوان "الرياضة في آسيا والدراسات الرياضية في الدراسات الآسيوية". وفي مجال البيئة يمكن الإشارة إلى المشروع البحثي بعنوان "التاريخ البيئي لآسيا الذي أشرف عليه ديباك كومار في جامعة جواهرلال نهرو سنة 2002، والذي أوضح عناصره في نشرة المعهد الدولي للدراسات الآسيوية الصادرة في أغسطس سنة 2002.

ثانياً – على المستوى الأنطولوجي:

أدت العولمة إلى بلورة حركة فكرية لتوسيع نطاق الوجود المكاني للدراسات الآسيوية؛ إذ لم تعد تلك الدراسات ترتبط بالمكان الجغرافي الآسيوي، ولكنها أضحت بالإضافة إلى ذلك تتم في فضاء عولمي. ويقصد بذلك أن دراسة آسيا تتم من خلال فرق بحثية متعددة الجنسيات، ويتمثل ذلك في إنشاء مؤسسات عالمية للدراسات الآسيوية، وتخطي الحدود الجغرافية في دراسة آسيا. وقد أخذت عملية تخطي الحدود المكانية بعداً إضافياً أساسها أن التقسيمات التقليدية لآسيا إلى مناطق جغرافية إقليمية (كجنوبي غربي آسيا، وشمال شرقي آسيا، ووسط آسيا ... إلخ) بدأت تواجه انتقادات تدور حول عدم جدوى دراسة آسيا من زاوية تلك التقسيمات؛ لأنها ليست مفيدة في فهم القارة. فهذه التقسيمات هي ثمرة جهود المؤسسات البحثية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، ومن ثم بدأ تحول نحو رؤية كلية لآسيا كدراسة الرياضة، أو البيئة، أو الديمقراطية الآسيوية عموماً (Cribb, 2003:6-7).

ثالثاً – على مستوى منهجية الدراسات الآسيوية:

حدث تحول نحو صياغة منهجية بينية لتلك الدراسات، أي دراسة آسيا ودولها بالتكامل بين مختلف فروع السياسة والاقتصاد، والاجتماع، والثقافة، وغيرها. وقد جرى العمل في الدراسات الآسيوية على أن يتوفر على دراستها المتخصصون في اللغات والثقافات الآسيوية. الجديد هو تحول الدراسات الآسيوية نحو توظيف العلوم الاجتماعية لفهم الظواهر الآسيوية من خلال تكوين فرق بحثية من مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية لدراسة موضوع آسيوي معين. ومن أمثلة ذلك الكتاب الموسوعي الذي حرره فريدريك ستار سنة 2002 عن "سينكيانج"، وقد أسهم فيه متخصصون من كل فروع العلوم الاجتماعية تقريباً (Starr, 1999)[3].

(3) كذلك يمكن الإشارة إلى الكتابين التاليين:

- Alvin So, Ed., (2003). *China's development miracle: Origins,* transformations and challenges, New York: Sharpe.
- Yok-Shiu F. Lee and Alvin So., (Eds.,), (1999). *Asia's environmental movements*, New York: Sharpe.

وكذلك صدور مجلة *Moussons* في فرنسا، وهي تركز على دراسة جنوب شرقي آسيا من منظور العلوم الاجتماعية.

رابعاً – على المستوى المؤسسي:

شهدت الدراسات الآسيوية تحولاً إضافياً انفردت به تلك الدراسات عن العلوم الاجتماعية بل دراسات المناطق الأخرى أيضاً مؤداه ظهور روابط مؤسسية «عولمية» في مجال الدراسات الآسيوية. ويرجع ذلك لسببين؛ **أولهما:** أن دراسات المناطق عموماً هي مجال جغرافي محدد يلتقي فيه متخصصون من كل مكان في العالم، بعكس تخصصات العلوم الاجتماعية الأخرى؛ إذ إنها قد تنشأ وتزدهر دون ترابط "مؤسسي" بين المهتمين بها. وربما تعقد مؤتمرات عالمية دورية للمتخصصين في حقل من حقول العلوم الاجتماعية، ولكنها تظل أنشطة مؤقتة وليست جزءاً من بنية تلك العلوم. **ثانيهما:** يتعلق بالدراسات الآسيوية بالتحديد؛ فقد ارتبط صعود البعد المؤسسي العولمي في تلك العلوم بالصعود الاقتصادي الآسيوي مع نهاية الحرب الباردة، وازدياد التوقعات بأن القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً آسيوياً، مما دفع المتخصصين في المجال الآسيوي إلى تكوين تلك الشبكات البحثية العولمية، وساعدهم على ذلك اهتمام دولهم باستكشاف معالم الصعود الآسيوي وآثاره المحتملة. وهكذا تبلور اتجاه في نطاق الدراسات الآسيوية نحو بناء روابط بين مؤسسات الدراسات الآسيوية، في شكل تحالفات مؤسسية ذات طابع عولمي، أي تتخطى الحدود السياسية. وقد عبر عن ذلك بعض الدارسين الأوربيين الآسيويين بمصطلح " الفضاء الأوراسي Urasian Space، وهو مصطلح يشير إلى الروابط الجديدة بين آسيا وأوربا، بما في ذلك الروابط المؤسسية بين القارتين في حقل الدراسات الآسيوية (Stokhof *et al.,* 2004) .. ولعل أهم التعبيرات عن هذه التحولات:

1 – المؤسسات العولمية الجديدة للدراسات الآسيوية:

ويمكن حصر أهم تلك المؤسسات فيما يلي:

أ – إنشاء "المؤتمر الدولي للدارسين الآسيويين" International Convention of Asia Scholars (ICAS):

أنشئ هذا المؤتمر بناء على دعوة مشتركة من "جمعية الدراسات الآسيوية" Association for Asian Studies في الولايات المتحدة، والمعهد الدولي للدراسات الآسيوية في هولندا International Institute for Asia Studies (IIAS)، وانضمت إليه فيما بعد "لجنة آسيا" التابعة لمجلس العلوم الأوربي، وجمعيات الدراسات الآسيوية الست في أوربا. وينعقد المؤتمر كل سنتين، وعقدت دورته الأولى في ليدن بهولندا في 25–28 يونيو سنة 1998، والثانية في برلين في 9–12 أغسطس سنة

2001، والثالثة في سنغافورة في 19–22 أغسطس سنة 2003. والهدف من هذا المؤتمر هو بلورة أجندة بحثية تتخطى الحدود بين التخصصات وبين الأمم. وقد حضر المؤتمر الأول نحو 35 مؤسسة بحثية أمريكية، وأوربية، وآسيوية، مثلها نحو ألف باحث من نحو 40 دولة، وزاد العدد في المؤتمر الثالث إلى 1200 باحث من 54 دولة (Van de Velde,, 1998 :3-5)

ب – تكوين "التحالف الأوربي للدراسات الآسيوية" European Alliance for Asian Studies، وهو مؤسسة تضم المؤسسات البحثية الأوربية المهتمة بالدراسات الآسيوية، وهي:

1 – المعهد النوردي للدراسات الآسيوية The Nordic Institute of Asian Studies (NIAS):

تأسس المعهد سنة 1967، وتشترك حكومات الدانمرك، وفنلندا، وأيسلندا، والنرويج، والسويد، في تمويله من خلال المجلس الوزاري النوردي، ومقره في كوبنهاجن.

2 – معهد الشؤون الآسيوية The Institute of Asian Affairs (IAA):

تأسس هذا المعهد سنة 1956 بمبادرة من البرلمان ووزارة الخارجية بألمانيا، ومقره هامبورج.

3 – المعهد الأوربي للدراسات الآسيوية: The European Institute for Asian Studies (EIAS) وهو معهد أنشأه الاتحاد الأوربي للتوفر على دراسة آسيا وتطوير التعاون الأوربي – الآسيوي، ومقره بروكسل.

4 – مركز آسيا أوربا Asia- Europe Center (AEC):

وهو مؤسسة فرنسية تابعة للمؤسسة الوطنية للعلوم السياسية تتوفر على دراسة البعد الآسيوي من عمل المؤسسة، ومقره باريس.

5 – مركز الدراسات الشرق آسيوية: Center for East Asian Studies (CEAS)

تأسس المركز سنة 1992 في الجامعة المستقلة في مدريد، ويهدف إلى تدريب الباحثين من تخصصات مختلفة في مجال دراسات شرق آسيا.

6 – مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن: School of Oriental and African Studies, University of London (SOAS)

7 – المعهد الدولي للدراسات الآسيوية في هولندا: وهو يقوم بدور أمانة التحالف.

8 – "لجنة آسيا" Asia Committee: وقد تأسست من خلال مجلس العلوم الأوربي European Science Foundation، وهي تتألف من عشرين مؤسسة أوربية تعمل في حقل الدراسات الآسيوية.

2 – المؤسسات غير الحكومية للدراسات الآسيوية:

من ناحية أخرى، شهدت الدراسات الآسيوية توجهاً نحو ظهور مؤسسات للدراسات الآسيوية ذات طابع جديد. يتحصل هذا الطابع في بعدين؛ أولهما: أن تلك المؤسسات هي مؤسسات مجتمع مدني، حيث تعمل خارج النطاق الجامعي التقليدي. وثانيهما: أن تلك المؤسسات تهتم بصياغة السياسات أكثر من اهتمامها بالفهم الأكاديمي، وإن كان هذا الأخير جزءاً من عملية صياغة السياسات. ففي الولايات المتحدة نشأت "مؤسسة آسيا" Asia Foundation. و"جمعية آسيا" Asia Society.

3 – التكامل بين المؤسسات البحثية الآسيوية والأوربية:

بالإضافة إلى ذلك، فقد صعدت مؤسسات بحثية داخل الدول الآسيوية تتوفر على دراسة آسيا إما بشكل مستقل أو بالتكامل مع مؤسسات غربية أخرى. وعلى سبيل المثال، يعتبر معهد دراسات جنوب شرقي آسيا في سنغافورة، ومؤسستا الدراسات الآسيوية في جامعتي شولا لنجكورن، وتاماسات في تايلاند، وقسم دراسات جنوب شرقي آسيا في جامعة المالايا، من أهم المؤسسات الجديدة التي نشأت في آسيا لدراسة آسيا (Suchaoithanrugse, 1998). هذا بالإضافة إلى التعاون البحثي بين المؤسسات الأكاديمية الآسيوية والأوربية لدراسة آسيا وأوربا في إطار مؤسسة سنغافورة التي أنشئت في إطار مؤتمر القمة الأوربي– الآسيوي.

كذلك يمكن الإشارة إلى إنشاء مؤسسات بحثية آسيوية تتوفر على دراسة الدول الغربية على نحو ما نجده في المؤسسات البحثية التابعة للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، وأكاديمية شنغهاي للعلوم الاجتماعية، وجامعة جواهرلال نهرو. ومن ثم، فإن الأمر لم يعد مقصوراً على دراسة الغرب لآسيا، وإنما بدأ يشمل دراسة آسيا للغرب.

العولمة والعلوم الاجتماعية في الوطن العربي (حالة الدراسات الآسيوية):

من المفترض أن الآثار التي أنتجتها العولمة في العلوم الاجتماعية قد أدت إلى قدر أكبر من الاندماج بين العلوم الاجتماعية في الغرب وفي الوطن العربي؛ ذلك أن منظور الوضعية، وبالذات جانبه السلوكي، لم يلق قبولاً واسعاً لدى دارسي العلوم الاجتماعية العرب. فقد كان هناك تشكك مستمر حول متطلبات الوضعية، وبخاصة ذلك الادعاء بوجود منهج علمي واحد للبحث، والادعاء بموضوعية العلم الاجتماعي وحياده. ولذلك ظل المنظور الوضعي (بما في ذلك فلسفة الوضعية المنطقية) إحدى القضايا الخلافية في العلوم الاجتماعية العربية. ومن ثم، فإن التحول نحو ما بعد الوضعية، بما يمثله من اعتراف بالثقافات والمناهج والفلسفات الأخرى، خلق مجالاً لقبول العلوم والتخصصات الأخرى في إطاره. وإن كانت هناك انتقادات توجه إلى منظور ما بعد الوضعية من الأكاديميين العرب. وقد عبر عن ذلك بعض الدارسين بالقول: "إن الفرصة أصبحت متاحة للفكر العربي لإعادة البناء المعرفي على أسس جديدة "و" إنه باستطاعة المتخصصين العرب في العلوم الاجتماعية أن يغتنموا فرصة تاريخية نادرة وهبها التاريخ المفاجئ لهم نتيجة تراجع المرجعيات ذات العبء الثقيل على المستوى النظري والمنهجي، في الوقت الذي تظهر فيه موضوعات جديدة مثل المجتمع المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان" (الطاهر لبيب، 2001)[4].

ولكن مثل هذا الاندماج أو إعادة البناء المعرفي العربي لم يحدث بالفعل بل إنه يمكن القول: إن الهوة قد زادت بين العلوم الاجتماعية في الوطن العربي وفي الغرب لعدة أسباب أهمها هو ما ارتبط بالعولمة من مفاهيم جديدة يرى كثير من العلماء الاجتماعيين العرب أنها تخدم مصالح القوى الدافعة للعولمة. والحق أن التحيز القيمي كان إحدى العلامات التي تميز العلوم الاجتماعية الغربية خلال حقبة الحرب الباردة. ولعل مجال التنمية السياسية كان أبرز المجالات التي تجلى فيها هذا التحيز؛ فقد اعتبر علماء التنمية السياسية الغربيون أن العلمانية هي أحد مكونات

(4) يمكن رصد التطور ذاته لدى الأكاديميين الآسيويين:
راجع العدد الخاص من مجلة SOJOURN التي تصدر في سنغافورة، عدد أبريل سنة 1995، الذي كانت فكرته المحورية هي:
"Post Modernism and Southeast Asian Scholarship"

التنمية السياسية. ولكن هذا التحيز المفاهيمي كان مستتراً، وحاول بعض الباحثين العرب إثباته بطرق استدلالية بالأساس. أما المفاهيم التي طرحتها القوى الدافعة للعولمة فقد كانت واضحة في تحيزها القيمي. ويرجع ذلك إلى أن الغرب مع انتصاره في الحرب الباردة لم يعد في حاجة إلى ستر التحيزات الكامنة في مفاهيم علومه الاجتماعية. بل أصبح من صالحه إعلان ذلك لتكريس واقع الاعتراف بسيادة القيم والمفاهيم الغربية. من ناحية ثانية فإن التطورات التي أنتجتها العولمة في العلوم الاجتماعية لم تكن تتوافق مع واقع التطور الاجتماعي والاقتصادي في الوطن العربي. فقد أكمل الغرب عملية الحداثة وبدأ يواجه مشكلات تلك العملية، مما دفع العلماء الاجتماعيين الغربيين إلى التعامل مع مشكلات ما بعد الحداثة. ولكن ينبغي أن نتذكر أن الدول العربية مازالت في المراحل الأولى لعملية الحداثة ومن ثم فإن كثيراً من التطورات التي طرأت على العلوم الاجتماعية الغربية ربما لا يخاطب احتياجات المجتمعات العربية الحالية؛ مما أدى إلى الفجوة التي أشرنا اليها.

أما على مستوى الدراسات الآسيوية، فإن هناك فجوة هائلة بين تلك الدراسات في الغرب وآسيا من ناحية، والوطن العربي من ناحية أخرى. فلم تبدأ الجامعات والمؤسسات البحثية العربية في الاهتمام بآسيا أكاديمياً إلا منذ أوائل التسعينيات، باستثناء إنشاء معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية بجامعة الخرطوم، وهو مهتم بأفريقيا أكثر من اهتمامه بآسيا. وفي تلك الفترة أنشئ مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، ومعهد الدراسات الآسيوية بجامعة الزقازيق. وقد ناضلت المؤسستان لبلورة حقل الدراسات الآسيوية، وتطوير أجندة بحثية عربية عن آسيا، وإنشاء روابط مع المؤسسات الأكاديمية الآسيوية المماثلة. بيد أن ضعف الاهتمام الرسمي بآسيا أضعف من عمل تلك المؤسسات، وجعل أجندتها مرتبطة إما بالأجندة البحثية للمؤسسات الممولة في آسيا، أو بحقول الدراسات الآسيوية المطروحة بالفعل. ومن ثم بدا أن الدراسات الآسيوية في الوطن العربي تغرد خارج السرب العولمي للدراسات الآسيوية مع أن هذا السرب اتسم بعدم وجود المفاهيم العولمية التي أشرنا إليها. فضعف التمويل والاهتمام الرسمي، على الرغم من وجود مصالح آسيوية – عربية مهمة، يفسر تلك الفجوة بين الدراسات الآسيوية في الوطن العربي وفي العالم كله.

خاتمة:

من المهم في الختام أن نعود إلى الفروض التي طرحناها في بداية هذا البحث لتحديد مدى صدقها، وأن نحدد دلالات ذلك بالنسبة للعلوم الاجتماعية والدراسات الآسيوية في الوطن العربي.

اتضح لنا – كما جاء في **الفرض الأول** – أن العولمة أدت إلى تحولات فلسفية، وأنطولوجية، ومنهجية في العلوم الاجتماعية. وتدور تلك التحولات حول توسيع نطاق العلوم الاجتماعية، والاعتراف بالتعددية المنهجية والثقافية، وذلك بما يتفق مع مفهوم العولمة لكونها عملية لتوسيع الجغرافيا المكانية– الاجتماعية. ولكن التحولات التي جاءت في ميدان المفاهيم جاءت على عكس المتوقع من المسار العام لتأثير العولمة؛ أي أنها لم تكن في الاتجاه ذاته الذي حدثت فيه التحولات في الميادين الثلاثة الأخرى للعلوم الاجتماعية. فالمفاهيم الاجتماعية الجديدة للعولمة صبت في اتجاه صياغة مفاهيم تعكس المصالح الرأسمالية الغربية. ويمكن تفسير هذا التباين في ضوء عاملين. أولهما أن ظهور العولمة ارتبط بظهور عامل جديد في النظام العالمي، وهو صعود التكتل الرأسمالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة، واختفاء التكتل الشيوعي السوفييتي – الأوربي الشرقي، وفقدان الفكرة الشيوعية لكثير من عناصر صدقيتها. وقد سعت القوى المنتصرة إلى ترسيخ انتصارها عن طريق تكثيف الترويج للمفاهيم الغربية من ناحية، وإعادة بناء المفاهيم المستخدمة في الخطاب السياسي والاجتماعي، وغرس تلك المفاهيم في العلوم الاجتماعية الأكثر ارتباطاً بها كعلوم السياسة والاقتصاد والاجتماع من ناحية أخرى. وربما كانت بداية تلك العملية هي كتاب فوكوياما المسمى نهاية التاريخ، الذي أكد فيه الانتصار النهائي للمفاهيم الغربية. ويقودنا ذلك إلى العامل الثاني وهو الوظيفة المباشرة للمفاهيم في الحياة العامة. فالمفاهيم هي عناصر اللغة اليومية المستخدمة في الخطاب الاجتماعي والأكاديمي. وذلك بخلاف المنهجية – مثلاً – التي تظل وظيفتها محصورة في داخل العلوم. ومن ثم فإن المؤسسات البحثية المرتبطة فكرياً وتمويلياً بالقوى الدافعة للعولمة نشطت في مجال تكييف مفاهيم العلوم الاجتماعية بما يكرس مصالح تلك القوى. خذ مثلاً مفهوم "الأمن الإنساني". فقد طرح هذا المفهوم عند نهاية الحرب الباردة. وهو مفهوم تبدو منه رائحة البراءة لأول وهلة. ولكن تأمل هذا المفهوم يوضح أن القوى الغربية توظفه لتسويغ إسقاط سلطة الدولة والتدخل في شؤونها (خديجة عرفة، 2006). ولذلك فإن

المفاهيم التي أشرنا إليها لم تظهر في البداية من داخل العلوم الاجتماعية، وإنما نشأت خارجها، وبدأت عملية "غرس" لتلك المفاهيم في العلوم الاجتماعية.

أما **الفرض الثاني** المتعلق بانعكاسات العولمة في الدراسات الآسيوية، فقد تبين أيضاً صحته؛ إذ حدث تحول مشابه في حقل الدراسات الآسيوية، أساسه بلورة "رؤية آسيوية" لآسيا، ودراسة آسيا من منظور تعددي للعلوم الاجتماعية. ولكن تبين من استعراض التحولات في هذا الحقل أن هناك تطورين مختلفين في الدراسات الآسيوية. **الأول** هو أن التحول المفاهيمي في هذا الحقل جاء ليعكس واقع الثقافات والحضارات الآسيوية، وهو ما أشرنا إليه بتطوير المفاهيم من الواقع الآسيوي. والحق أن آسيا قد شهدت بدورها صعوداً للمفاهيم العامة التي سبق أن أشرنا إليها كالسيادة المحدودة، والتدخل الإنساني بل إن بعض القوى الآسيوية الكبرى، كاليابان وكوريا الجنوبية، مازالت من القوى الدافعة للعولمة ومفاهيمها. ما حدث هو أن الصعود الاقتصادي الآسيوي الكبير تطلب من المؤسسات التي تتوفر على دراسة آسيا في الغرب أن تفهم معنى هذا الصعود ودلالاته، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال التعمق في الواقع الآسيوي لفهمه من خلال المفاهيم التي يوظفها الآسيويون، وإلا فإن صدقية النتائج أمام الهيئات الممولة ستكون محل شك. أما التطور **الثاني** فهو أن حقل الدراسات الآسيوية شهد تطوراً لم يحدث في العلوم الاجتماعية، بالقوة ذاتها على الأقل. مؤدى هذا التطور هو إنشاء شبكات بحثية بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية، ومختلف المؤسسات البحثية الأوربية والأمريكية والآسيوية، وذلك في مجال دراسة آسيا. وهو أمر يمكن فهمه في ضوء الاهتمام الغربي بالصعود الاقتصادي الآسيوي وتحول مركز الثقل في النظام الاقتصادي العالمي نحو آسيا، واهتمام الآسيويين بالاستفادة من الفرص العلمية التي تتيحها لهم تلك الشبكات البحثية.

أما **الفرض الثالث**، فقد تبين عدم صدقه. فالتحولات المشار إليها لم تبلور روابط بين العلوم الاجتماعية والدراسات الآسيوية في الوطن العربي وفي الدول الغربية والآسيوية باستثناءات محدودة. ويرجع ذلك إلى سببين؛ أولهما: أن تحولات العلوم الاجتماعية قد خاطبت قضايا ومشكلات الحداثة، وسعت إلى تخطيها في إطار رؤية ما بعد الحداثة في الوقت الذي لم تستكمل فيه الدول العربية عملية الحداثة ذاتها. فبدا أن تلك التحولات تخاطب أجندة مجتمعية غير عربية. أضف إلى ذلك أنه مع صعود التحولات المشار إليها في الوطن العربي لم تكن الدراسات الآسيوية موجودة أصلاً في الوطن العربي.

يقودنا ذلك إلى نتيجتين مهمتين؛ **الأولى** هي أهمية تطوير العلوم الاجتماعية في الوطن العربي بحيث تتمكن من التعامل مع تلك التحولات. والهدف من هذا التعامل ليس هو الاندماج فيها، ولكن بناء أطر ومفاهيم نظرية متفقة مع القضايا النابعة من المجتمعات العربية، ويتطلب ذلك زيادة الإنفاق على البحث العلمي الاجتماعي الأساسي. ويدلنا تقرير التنمية البشرية الصادر سنة 2005 على التواضع الشديد لهذا الإنفاق في كل الدول العربية. فبينما تصل نسبة الإنفاق العالمي على الأبحاث 2,4% من الناتج المحلي الإجمالي، فإنه لا يوجد في التقرير متوسط للدول العربية؛ لأن معظمها لا يقدم بيانات عن الإنفاق على الأبحاث (بخلاف معظم مناطق العالم الأخرى)، إذ لم تقدم بيانات سوى تونس (.6%)، ومصر، والكويت، وسوريا (.2%) وهي نسب بالغة التواضع مقارنة بالمتوسط العالمي، إذا علمنا أن النسبة لدول شرقي آسيا هي 1,5% (برنامج الأمم االمتحدة للتنمية لسنة 2005). ويرتبط بذلك ضمان استقلالية الباحثين، وجدية تقويم نتائج عملهم في إطار قواعد صارمة. أما النتيجة **الثانية** فهي الاهتمام بتأصيل حقول دراسات المناطق وفي مقدمتها حقل الدراسات الآسيوية لما تمثله آسيا من قوة صاعدة في النظام الاقتصادي العالمي، ولما تقدمه من نماذج للتنمية والتكامل جديرة بالفهم، وللمصالح العربية مع آسيا وبخاصة في ميدان النفط. ويتطلب ذلك كله إنشاء أقسام ومراكز للدراسات الآسيوية في الجامعات العربية، والاهتمام بدراسة اللغات والثقافات الآسيوية، والمشاركة في الشبكات البحثية العولمية حول آسيا.

المراجع:

إبراهيم رجب (2001). العلوم الاجتماعية، الوضع الراهن وآفاق المستقبل، في بحوث المؤتمر الدولي للعلوم الاجتماعية وتنمية المجتمع، 10 – 12 إبريل، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت: 27– 36.

إبراهيم عرفات (2000). أثر العولمة على السياسة المقارنة في حسن نافعة، وسيف الدين عبدالفتاح، محرران، **العولمة والعلوم السياسية**. القاهرة: قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة: 53– 62.

أحمد الرشيدي (2000). العولمة ومبدأ السيادة الوطنية. في حسن نافعة، وسيف الدين عبدالفتاح، محرران، **العولمة: قضايا ومفاهيم**. القاهرة: قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة: 73 – 95.

برنامج الأمم المتحدة للتنمية (2005). **تقرير التنمية البشرية لعام 2005**. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

خديجة عرفة (2006)، الأمن الإنساني وتطبيقاته في جنوب شرقي آسيا، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

الطاهر لبيب (2001). مسار العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، في منذر المصري، محرر، **قضايا عربية معاصرة**. عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان.

علي الدين هلال (2000). أثر العولمة على علم السياسة في حسن نافعة، وسيف الدين عبدالفتاح، محرران، **العولمة والعلوم السياسية**. القاهرة: قسم العلوم السياسية، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة: 133–166.

نصر محمد عارف (2002). **إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية والمنهج**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

Alker, H., (1992). The Humanistic Moment in international studies reflections on Machiavelli and Las Casas, *International studies quarterly*, 36: 347-371.

Almond, G. (2002). Area studies and the objectivity of the social sciences', in Almond, Gabriel, *Ventures in political science: Narratives and reflections*,. Boulder: Lynne Rienner. (pp. 109-130)

Atkhof, W. A. L. (1998). Contemporizing Asian studies in Europe and European studies in Asia, *International institute for Asian Studies Newsletter*. Summer (p. 3-4).

Bruun, O. (2001). Asian values: From emotional responses to political rhetoric, *Nordic Newsletter of Asian Studies*. (NIAAS nytt), 1, March: 3-4.

Cartier, M. (1998). Asia Studies in Europe. In Kwan Tai Hwan, and Oh, Myung-Seok, (Eds.,). *Asia Studies in the Age of Globalization Seoul*: Seoul National University Press: 1 - 17.

Cribb, R. (2003). The poverty of regulation: Limits in the Study of Southeast Asia, *International Institute for Asian Studies Newsletter* (p. 6-7).

Devetak, R, (1996). *Postmodernism*, in Scott Churchill et al., *Theories of International Relations*, Houndmills, UK: Macmillan: 179-209.

Doherty, J., E. Graham and M. Malek, (Eds.,) (1992). *Postmodernism and the Social sciences*, New York: St. Martin Press.

Gaddis, J., (1992). International theory and the end of the cold war, *International Security*, 17 (3): 5- 58.

Hawkins, J. (1994). Refugees or settlers? Asian studies development studies, and the future of scholarship about Asia in the United States, Los Angeles: UCLA International studies overseas Programs.

- Hay, C., (2002). *Political analysis: A critical introduction*, Houndsmill: UK, Pelgrave, Macmillan.

Keyes, C. (1992). A Conference at wingspread and rethinking Southeast Asian Studies, in Charles, Hischman, Keyes, and K. Huttere, (Eds.,) *Southeast Asian Studies in the Balance: Reflections from America*. Ann Arbor, Michigan: The association for Asian studies. (pp. 9-24).

Lee, Y. & So, A.(Eds.,), (1999). *Asia's environmental movements*. New York: Sharpe.

Macdonald, J. H., (2004). What is the use of area studies?, *IIAS Newsletter*, 35: 1- 4.

March, D, & Furlong, P.(2002), A skin not a sweater: Ontology and epistemology in Political Science, in David March and Gerry Stoker, (Eds.,). Theory and methods of political science. Houdnsmille, Pelgrave, Macmillan: 17-44.

Payne, A., (1998). The new political economy of area studies, *Millennum*, 27 (2): 235 - 274.

Ravi, Srilata, M. Rutten, & Beng Lan, Goh, (Eds.,). (2004). *Asia in Europe and Europe in Asia*, Singapore: Institute for Southeast Asian Studies.

Sardar, Z. (1991). *Orientalism*. Buckingham Philadelphia USA: Open University Press.

Scholte, J., (2000). *Globalization: A Critical Introduction*. UK: Pelgrave.

So, A., (Ed.) (2003). *China's development miracle: Origins, transformations, and challenges*. New York: Sharpe.

Staal, F. (2003). The future of Asian Studies, International institute for asian studies *Newsletter*, 37, November: 6 - 7.

Starr, F. (1999), (Ed.,), *Xinjiang*. New York: Sharpe.

Stokhof, W., P. Van Velde, and Yeo Lay Hwee (2004). *The Eurasian space: Far more than two continents*, Singapore: Institute for Southeast Asian Studies.

Suchaoithanrugse, W. (1998) An insider's view of Southeast Asian Studies, in Kwan Tai Hwan, and Oh, Myung-Seok, (Eds.,). Asia Studies in the Age of Globalization,. Seoul: Seoul National University press.: 193 - 210

Tachimoto, N. (1995). Global area studies with special reference to the Malay or Maritime World, *Southeast Asian studies*, 33 (3) December: 187- 201, 1-3

Taylor, R., (1994). Area studies: Issues and research agenda, *Asia Journal*, 1 (1), June: 9-25.

Van de Velde, P.l, (1998). When research traditions meet: The international convention of Asia Scholars, *International Institute for Asian Studies Newsletter*, 17 December,: 3-5.

قدم في: مايو 2005

أجيز في: أكتوبر 2006

The Impact of Globalization on the Social Sciences: The Case of Asian Studies

Mohammed A. Selim*

Globalization has brought major changes not only in the areas of security, trade, culture, development, and democracy, but also in the area of social knowledge. It has led to an unprecedented dissemination of knowledge as a result of the revolutions in information and communications technology, but more importantly it has epistemologically, ontologically, methodologically, and conceptually influenced the social sciences. This paper reviews the major transformations in the social sciences, which have resulted from the emergence of the post positivist globalization paradigm.

The paper contends that these transformations have been reflected in the field of area studies, and especially in that of Asian studies. These studies are now undergoing major changes in the direction of those occurring in the social sciences in general, with additional unique institutional transformations. The field is rapidly moving away from the traditional Western Orientalist paradigm towards a truly Asianist one, and is witnessing a process of the institutional globalization of Asian studies in the form of trans-regional research networks and the introduction of a global Asian research agenda. In this respect the paper poses three hypotheses regarding the presumed relations between globalization and four areas of social sciences, and Asian Studies. The hypotheses were partially confirmed as some of the transformations were in opposite directions. Finally, the paper assesses the implications of these transformations for the status of the social sciences and Asian studies in the Arab world, and concludes with a plea for a new Arab social science indigenously developed to deal with Arab issues.

Key words: Globalization, Social sciences, Post-positivism, Asian studies, Area studies

* Dept. of Politcal Sciences, College of Social Sciences, University of Kuwait, Kuwait.